الكتابة اللسانية العربية من الرؤية الغربية إلى التأصيل الإسلامي للمنهج
قراءة وصفية في صور التلقي ونماذج الصياغة

نعمان عبد الحميد بوقرة*

ملخص البحث

تنزل هذه الدراسة التي تصف أهم الدراسات العربية التي حاولت شرح النظرية اللسانية الغربية، وعرضها، والتعريف بأهم مبادئها واستثمارها في دراسة النحوالعربي في سياق تمثل الآخر منهجيا ومعرفيا، قصد بلورة اللحظة الراهنة في الثقافة اللسانية العربية المعاصرة والدراسة تستأنف أيضاً السؤال المحوري الذي تنزع إليه هذه الندوة وهوإلى أي مدى يمكن أن نعيد طرح الأسئلة اللغوية الحاسمة التي ينهض عليها الفكر اللساني من زاوية إسلامية تنطلق من تصور القرآن الكريم والسنة النبوية، ولعل هذا المسعى البحثي على إيجازه يحاول رصد حركة التغير المنهجي في صياغة المنظومة اللسانية التي واكبت تطور البحث في شؤون اللغة في المشرق العربي ومغربه مما يمكن من مدّ جسور أخرى للحوار مع الآخر قصد المشاركة الفعالة في بلورة إطار علمي يخدم قضايا التنمية اللغوية.

توطئة

إن المنهجية الإسلامية في التعامل مع الكون والحياة تقوم على رد الإبداع أولا إلى الخالق سبحانه وتعالى، وربط المعرفة العقلية المحدودة بقدرة الله سبحانه وتعالى وعلمه المحيط بكل ظواهر الكون المحيطة بالعالم البشري، وفي ضوء التفسير القرآني لعلاقة

* أستاذ اللسانيات المشارك بقسم اللغة العربية ،كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الإنسان بعالمه وربه يمكن طرح كثير من القضايا الجوهرية المتصلة بنشأة اللغة، وتطورها ووظيفتها في حياة المجتمعات، وتشكلها تبعا لذلك في الذهن، وتصرفها في تفكير الإنسان، وتصوره للعالم، بيد إن نشأة اللسانيات الغربية في العالم الغربي العلماني، ونهوضها على ميراث الفلسفة القديمة من أرسطو إلى فلاسفة الوضعية والمادية الجديدة حاولت التنصل في كثير من الأحيان من التفسير الديني للمنجز اللغوي في مبدئه، بخاصة وأن التأويلات التوراتية والإنجيلية كان لها صداها البارز في تشكل المعرفة الغربية قبيل عصر النهضة، وكان للسانيات موقفها الجذري والعنيف من ذلك برغبتها الملحة في أن تكون علما موضوعيا شكلانيا إلى أبعد الحدود بدراسة اللغة دراسة علمية بعيدة عن الواقع والتاريخ لذاتها ولـ ذاتها كما أراد لها فردينا ندي سوسير.

إن مسعى اللسانيات العلمي والصارم جعلها بالرغم من نشأتها الاجتماعية أقرب إلى علوم المنطق والرياضيات في وصف العلامة اللغوية ، وبالرغم من تأثرها عقب الحرب العالمية الثانية بنظريات فلسفية وأدبية وسلوكها مسالك أبعدتها عن تلك الصفة المثولية إلا أنها لم تفقد بريقها الشكلي، واستقلاليتها عن التفسيرات الاجتماعية والثقافية واللاهوتية، ولعل هذه الميزة بالذات هي التي أكسبتها قوة وحضورا في الفكر الحديث، أما عن تلقيها في الدرس اللغوي العربي فيمكن القول إجمالا أن عقبات مختلفة تحول دون توطين هذه المعرفة في العالم العربي بدرجة تسمح بإعادة صياغتها وفق المعطى الحضاري المحلي، فهي في نظر الكثيرين سواء من أنصارها أو من أعدائها علم غربي، و لك أن تتوقع نتائج كثيرة لهذا الأفق، ولعلي أشير في هذا السياق أن ما يصلح النظر فيه في هذه المعرفة يتصل بالجوانب الفلسفية فقط، وتصورها العام لبعض القضايا المشكلة مما لا تقع بالبحث فيه فائدة عملية بالنسبة للإنسان، مثل قضية نشأة اللغة فقد وقف علماؤنا القدماء أنفسهم حيارى أمام السؤال نفسه، وعده

بعضهم من الأسئلة الجدلية والكلامية التي لا ينهض عليها إيمان الإنسان وعمله، أما إجراءاتها التحليلية والمنهجية فإنها تأخذ صفة كونية وشاملة مادمت تنطلق من مبدأ تشابه اللغات ،وصدورها عن طبيعة عقلية واحدة في الذات البشرية .ولعل هذا المنحى هو الذي صرف عناية المتلقي العربي عن فكرة مقارنة الفكر اللساني الحديث بخاصة في جوانبه العملية والتقنية بمنظومة القيم والتصورات الإسلامية التي تقوم عليها فكرة أسلمة العلوم والمعارف، فهل نحن أمام تصور علماني لظاهرة اللغة لا يعترف بحدود المشيئة الإلهية، ولا يرى ضرورة في الاستفادة من مقولات الأديان عامة والإسلام خاصة في حل بعض الأسئلة العويصة المتصلة بالتطور اللغوي، وعمل اللغة وديناميكيتها في حياة الإنسان، أم إننا أمام تجربة علمية صرفة مثلها مثل الطب والفيزياء والكيمياء لا يمكن أن نصوغها وفق إديولوجية معينة بالرغم من نشأتها الإديولوجية الصميمة؟ في هذا الإطار التساؤلي تستجلي هذه الدراسة محاولات العرب المعاصرين في عرضهم للخطاب اللساني الحديث ومحاولة تمثله في ضوء غياب شبه كلي لأطروحة إديولوجية تمثل بعدا حضاريا خاصا بالفكر العربي المسلم، مما يعكس في نظرنا حالة التلقي السلبي للمنجز الفكري الغربي بالرغم من الزعم المتكرر بقيام ها التلقي على مبدأ الأخذ والرد أو الحوارية.

نشأة الكتابة اللسانية العربية ومشكلاتها المنهجية والمعرفية الأساسية

لعل أول من يبدأ به في سياق وصف المنجز اللساني العربي اللغوي إبراهيم أنيس الذي أدى دورا بارزا منذ بداية مشواره العلمي في الجامعة المصرية بدراسة العربية من زاوية المفاهيم اللسانية الأوروبية الوصفية والتاريخية والتركيز على دراسة البنية الصرفية

والتركيبية والدلالية للغة العربية من خلال تقويمه لآراء القدماء في قطاعات اللغة من وجهة نظر اللسانيات، ويمكن استكشاف ذلك من خلال الاطلاع على كتبه؛ الأصوات اللغوية ودلالة الألفاظ واللهجات العربية، وما يمكن الوقوف عليه من أفكار في جهود هذا الباحث يتلخص في اعتباره الدراسة التي قام بها في المستوى الصوتي للغة العربية منتمية إلى الفنولوجيا بالرغم من إهماله الواضح لنظرية الفونيم التي تتأسس عليها النظرية الفنولوجية الحديثة ،وغموض المصطلحات التي استعملها في دراسته- في نظرنا- لاعتماده على مصطلحات تراثية لا تتوافق مع المصطلح الأجنبي مثل استعماله مصطلحات الساكن (consones) المتحرك (voweles)، أما دراسته اللهجات العربية فقد كانت دراسة مستفيضة من حيث استيعابها للمستويات اللغوية وعنايتها بعلاقة اللهجات القديمة باللهجات الحديثة وإفادتها من القراءات القرآنية بهدف التعرف على التطورات المهمة التي مست اللهجات العربية بعد ظهور الإسلام. وبالنسبة إلى كتابه دلالة الألفاظ فقد ركز على عرض النظريات الدلالية الحديثة سواء المتقاربة أم المتعارضة، مقارنا بينها وبين آراء العرب من فلاسفة و متكلمين وأصوليين ولغويين، ولعلي لا أكون مبالغا إذا قلت بأنه اعتمد بشكل كلي كتاب بلومفيلد الموسوم بـــ: اللغة.[1] أما عن أهم محطة في الكتاب فتقسيمه الدلالة إلى صوتية وصرفية ومعجمية واجتماعية، وإبرازه للفروق الكائنة بينها، أما محمود السعران فيمكن عدّه قارئا جيدا للفكر اللساني الغربي ، يتجلى ذلك واضحا من خلال كتابه التمهيدي والميسر (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) (1962)، و الذي نكتشف موضوعه العام ومنهجه،[2] وللإشارة يمكن القول بأنه كان من أوائل من استعمل مصطلح (بنيوية) في الفكر اللساني العربي الحديث غير أنه في الدراسة المعتمدة على وجه الخصوص مزج بين اتجاهين متعارضين فتراه يحاول التوفيق بين التحليل الشكلي الذي أرسى دعائمه

بلومفيلد في الاتجاه التوزيعي، وهو اتّجاه يقلل إلى حد كبير من أهمية الجانب المعنوي في الوصف النحوي فالوظيفة النحوية للمورفيم محددة في الجملة من خلال توزيعه في أمثالها الأخرى، وبين اتجاه فيرث الذي يربط النحو بالدلالة،[3] وفي هذا السياق يخصص في إطار البحث الدلالي مبحثا خاصا يعرّف فيه بجهود ميشال بريال وفيرث في دراسة الدلالة اللسانية دراسة علمية.[4] وليس بعيدا عن المنوال السالف يقف تصور كمال بشر للغة وقضاياها في ضوء كتابه (دراسات في علم اللغة) الصادر سنة **1969**، والذي خصصه للبحث في التفكير اللغوي عند العرب في ضوء اللسانيات.[5]

إن هذا الاتجاه الذي يمكن أن نصطلح عليه بـــ: لسانيات التراث يفتح الباب على عدة أسئلة منهجية تتعلق بنوعية المقروء، وكيفية قراءته، ومنطلقات القراءة ذاتها، مما يعني ضرورة صدور الباحث عن رؤية إبستمولوجية تسنح له بقراءة الموروث قراءة علمية وموضوعية، وهو الأمر الغائب في أعمال هذا الجيل،[6] والحقيقة إن البحث الذي أسسه كمال بشر ظل متواترا عند نخبة من الباحثين اهتمت رأسا بتأصيل النظريات اللسانية ،والكشف عن جذورها في الفكر اللساني العربي.

لقد ركز كمال بشر في مسعاه آنف الذكر على ابن جني و السكاكي اللذين يعدهما خير ممثل لعلماء العربية نظرية وتطبيقا ومنهجا لإدراكهم طبيعة العلاقات النسقية بين مستويات اللغة الصوتية والصرفية والتركيبة والدلالية، وإن أعاب عليهما بعض الشيء عدم توفيقهما في التطبيق،[7] وبالنسبة إلى إمكان التوفيق بين منهج العرب واللسانيات الحديثة يصرح بصعوبة ذلك لعدم تكافؤ الطرفين ثقافيا وعلميا، ويرى في التلفيق بين المنحيين خليطا من التفكير ومزيجا من طرائق البحث أوقعتهم في أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث،[8] ولعل مرد هذا الموقف منهم الاعتماد على تأويل

نصوص المتقدمين في عزلة عن لحظة تشكلها الثقافية، فأغلب الظن أن هذه القراءة لم تنظر إلى المقروء في شموليته وكليته ولحظته التاريخية، مما جعلها تحكم عليه أحكاما قاسية كلما وجدته يندّ قيد أنملة عن نموذجه اللساني الغربي الذي تنطلق منه أصالة،[9] ومن جهة ثانية يبين كمال بشر الهدف العملي للدراسة اللسانية العربية المرتبطة بالنص القرآني في المرحلة الأولى وبتعليم القواعد النحوية في المرحلة الثانية، وعليه يتبدد الوهم القائل بإمكانية تطبيق المناهج الحديثة في اللسانيات تطبيقا صارما على النحو العربي لاختلاف الأصول والأدوات بل اختلاف السياق الحضاري كله، والأنفع بالنسبة إلى الباحثين الكشف عن جوانب النظرية اللسانية العربية لا الادعاء بعدم ارتكاز البحث اللساني على منهج ثابت وواضح في ضوء المنهج البنيوي أو غيره من المناهج. وأما تجربة عبد الرحمن أيوب فيمكن التمثيل لها بكتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) الذي طبع سنة 1957م، وهو يعبر عن وجهة نظر مؤلفه في نقد التراث النحوي الذي يلخصه في كلمة نحو تقليدي قياسا على النحو الحديث الذي تقدمه اللسانيات الوصفية بديلا علميا وموضوعيا للسابق،[10] ويرى الباحث أن النحو العربي مبني على افتراضات عقلية نظرية يحاول النحويون تعميمها على المادة اللغوية من غير نظر إلى الاستثناءات على القاعدة، وهو عكس ما تكرسه النظرية الوصفية التي تستنبط القاعدة من الأمثلة اللغوية،[11] وتأبى أن تفلسف الظاهرة اللسانية كما فعل التقليديون حين تبنوا الفكر الأرسطي، أما البديل الذي يقترحه الباحث فهو تبني منهج التحليل الشكلي الذي تتضمن معالمه وطرقه الإجرائية الوصفية في كتاب زليج هاريس (مناهج اللسانيات البنيوية) الذي يوضح فيه كيفية تصنيف الوحدات اللسانية في الجملة على أساس وظيفتها الشكلية،[12] ويعني هذا الكلام أن شكل اللفظة هو الذي

يساعد الدارس على تحديد قسمها الذي تندرج فيه فضلا عن توزيعها داخل الجملة بين الأجزاء المؤلفة الأخرى دون العودة أصلا إلى المعنى.

إن هذا التصور بالرغم من توسله التفكير اللساني البنيوي الحديث ينطوي على نية مبيتة تحرص على قولبة الفكر اللغوي العربي، وإدماجه في اتجاه لساني حديث، مجردة إياه من خصوصيته، فأصالته مرهونة بهذه القولبة التي تجعل منه ممارسة تابعة للممارسة الحديثة، عوض أن ينظر إلى الأصالة من حيث خصوصية الشرط التاريخي والإطار العربي الإسلامي في جميع أبعاده الدينية والاجتماعية والفلسفية،[13] وفي محاولة إسقاطية غير مأمونة الجانب تستحضر عيوب النحو الغربي،[14] يرى عبد الرحمن أيوب أن العرب قد تأثروا بالمنطق الأرسطي في أبواب نحوية كثيرة بل يكادون يكونون تابعين للنحو الإغريقي تماما، ويضرب على ذلك أمثلة منها مشابهة التقسيم الثنائي للجملة إلى مكون اسمي و فعلي، والجملة عند أرسطو تتكون من مسند إليه ومسند والحقيقة التي ربما لم يلتفت لها في نعيه على النحاة العرب بناؤهم القواعد النحوية على أسس منطقية أن المقاربة التوليدية الحديثة بوصفها نموذجا متماسكا للنظرية اللسانية المعاصرة التي أعجب بها قد بنيت على أصول منطقية وعقلية نفسية لا يمكن تجاهلها، إلا أنه من المؤكد أن انتقاء المفاهيم وعزلها عن الإطارين النظري والمنهجي اللذين يتحكمان في هذه المفاهيم لا يقود إلى نتيجة منهجية مفيدة،[15] أما أهم تجربة مشرقية من حيث المنهج وكمال الرؤية ووضوح الهدف في اعتقادنا فهي تجربة تمام حسان التي تمثل آراؤه اللسانية فيها صورة واضحة المعالم لالتقاء الفكر اللساني العربي الأصيل بالنظرية النحوية الغربية الحديثة في محاولة توفيقية ناقدة لمنهجي النحاة العرب القدماء واللسانيين المعاصرين البنويين منهم بشكل خاص ، قصد التأسيس لنظرية نحوية عربية

حديثة،[16] عرفت عبر مؤلفاته باسم: نظرية تضافر القرائن التي تقوم على عدم الاعتداد بالعلامة الإعرابية قرينة رئيسة لفهم المعنى ، بل لا بد من اشتراك جميع القرائن اللفظية والمعنوية على السواء.[17] وسيكون من الضرورة بمكان أن نمعن هذه الآراء في مستواها المصطلحي من خلال سلسلة الأبحاث المنجزة من لدن تمام حسان بوصفها تصورات متكاملة لخطابه اللساني التجديدي، وربما يكون مجديا عبر القراءة الفاحصة التوقف أبدا عند كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية الذي طبع لأول مرة سنة **1958**، والذي تبنى فيه وجهة النظر الوصفية في نقد التراث النحوي العربي الموسوم بالمعيارية بانقضاء عصر الاستشهاد؛ إذ اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة (الفصيحة) دون أدنى محاولة لتجديدها باعتماد اللغة المتطورة.[18]

لقد اعتمد تمام حسان في رؤيته اللسانية الوصفية منهج العلماء الانجليز، وفي مقدمتهم فيرث الذي كرس الطابع الاجتماعي للغة، رابطا البنية الشكلية بالدلالة، والسبب الموضوعي لهذا التبني ما يوجد من توافق منهجي بين اللغويين العرب بخاصة الجرجاني في نظرية النظم وما تدعو له النظرية السياقية الفيرثية من ضرورة الاهتمام بالسياق اللغوي وسياق الحال لدراسة معنى الكلام المنطوق،[19] وفي هذا السياق يعتقد محمد صلاح الدين الشريف أن تمام حسان ينتسب إلى مدرسة لغوية ذات منحى اجتماعي ما، قد تكون المدرسة البريطانية، وقد تكون مدرسة فيرث بالذات، فلا شك أن تمام حسان مثل فيرث يجعل المعنى غاية الدراسة اللغوية، ويوقف الدلالة على السياق الاجتماعي، ودليل ذلك أن الممعن بالنظر في تعريفه للنظام النحوي بخاصة يتلمس استحواذ المعطى المعنوي على جملة التعريفات المعطاة،[20] ويذهب عطا موسى إلى أن تمام حسان يتبنى منهجا توليفيا بين الوصفية والوظيفية فيما تطور لاحقا تحت إطار الوظيفية الجديدة التي هيكل أسسها وفعّلها إجرائيا أحمد المتوكل، ودليل ذلك

عنايته بالوظيفة اللغوية في مستويات اللغة المختلفة في ضوء مفهومي المقال والمقام،[21] وإلى مثل هذا الاستنتاج يذهب عبد الرحمن بن حسن العارف في دراسته للمصطلح اللغوي عند تمام حسان حيث يقول: "وهكذا لاحظنا فيما تقدم من أمثلة ونماذج مصطلحية عند تمام حسان أنها لم تخرج عن نطاق مصطلحات المدرسة الإنجليزية ،في الأغلب الأعم ، وبعضها منقول عن مدرسة براغ التشيكية".[22] وقد حدد تمام حسان مفهوم القاعدة الوصفية بأنها تمثل جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية فهي بهذا ليست معيارا جامدا،[23] وتمثل المعيارية – عنده – الاحتكام للقياس والتعليل عوض الاستئناس بالجانب الاستعمالي الاجتماعي للغة، لقد كانت ثنائية المعيارية والوصفية ملمحا تمييزيا فارقا عند تمام حسان بين النحو العربي واللسانيات الحديثة متأثرا في ذلك بما قرره مؤرخو اللسانيات الغربية في نعت الأنحاء الأوربية بالمعيارية في سياق دفاعهم المستميت عن المنهج الوصفي الذي دعا إليه كل من سوسير في أوربا وبلومفيلد في أمريكا في بداية القرن المنصرم،[24] أما في كتابه (مناهج البحث في اللغة) الذي صدر سنة 1955م، والحقيقة أنه أسبق في التأليف من الأول- فقد عرض فيه إلى دراسة البنية اللسانية وفق منهج التحليل البنيوي الغربي المطبق – هنا – على اللغة العربية الفصحى[25] من خلال عمده إلى التمثيل لكل مستوى من اللغة العربية وتسليط المصطلحات والأدوات الخاصة بالمنهج البنوي في عملية الوصف كالقيم الخلافية و الفونيم والوظيفة والتوزيع والعلاقة،[26] وفي مستوى الدرس النحوي يبنى التحليل العلمي على تصنيف العناصر المكونة لها شكليا ووظيفيا وهو تصنيف تجريبي مبني على الاستقراء بالحس،[27] ويهتدي بفضل هذه الرؤية الشكلية الوظيفية إلى تقسيم الكلمة في العربية إلى اسم وفعل،و أداة و ضمير و خالفة. بيد إنه في الحقيقة احتفظ

بالتسميات الموروثة عن الفكر اللغوي القديم لم يتزحز حنها قيد أنملة بالرغم من زعمه بأنه يقدم في مشروعه الوصفي تحليلا جديدا للغة العربية.[28]

إن المتتبع لما كتبه تمام حسان في هذين الكتابين يكتشف مزجا قام به بين مفاهيم متعددة لنظريات ومدارس متنوعة وربما مختلفة منهجيا ونظريا. ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا السلوك الذي يتجاهل تحديد المصادر والأسس النظرية والمنهجية لمن المزالق المنهجية التي توقع في التعميم والاضطراب،[29] أما كتاب اللغة العربية معناها ومبناها (1973) فقد خصصه لوصف اللغة العربية باعتماد مقولات المنهج البنوي الحديث ،محاولا إعادة قراءة التراث النحوي في ضوء النظرية السياقية الفيرثية،[30] والحقيقة أن تمام حسان لم يوضح لنا بشكل مقنع المنوال الفصيح ممثلا فيما قدمه النحاة من وصف في كتب النحو، ولا شك أن الدارس المتمعن يدرك أن هناك خللا منهجيا وقع في الباحث بخاصة إذا تعمق البحث في خصائص المنهج البنوي وأصوله السوسيرية.

إن مجال هذا الكتاب – كما يقول تمام حسان – هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، ويمثل المعنى فيه أهمية بالغة علما أن مدارس لسانية حديثة لا تدخل في صلب اهتماماتها الدراسة الدلالية، وتقتصر على وصف الشكل الخالص أو المبنى ويبدو أنه كان متأثرا إلى حد كبير بنظرية فيرث السياقية التي تميز بين المعنى المعجمي والمقام،[31] وهذه نظرة تقارب آراء القدماء العرب من مناطقة وأصوليين في دراسة الدلالة اللغوية المفردة أو في سياقها العرفي العام؛ يقول تمام حسان: وحين قال البلاغيون لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم يصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء، ولكن كتبهم لم تجد ظروفا مواتية لتذيع وتشتهر كما حدث لرأى مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير

سياق الحال يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إن الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجلوه في كتب لهم تحت مصطلح المقام،[32] وربما أمكنا تتبع كتاباته من إبراز الأسس التي قامت عليه نظريته النحوية التي وصفها بأنها أجرأ محاولة وصفية للغة العربية بعد سيبويه.[33]

إن نظرية (تضافر القرائن) لمن أهم المحاولات الحديثة في الكتابة اللسانية العربية التي ساعدت على فهم النظام اللغوي للعربية القديمة، وهي – في نظرنا– من أبدع الدراسات في مسيرة النظرية النحوية العربية لمحاولتها إعادة الاعتبار إلى المعنى بعد أن غيب ردحا من الزمن تحت وطأة الشكلنة النحوية الصرفة التي وسم بها الإعراب دراسة اللغة ووصفها من خلال فكرة العامل، [34] وفي كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بالتحديد حاول تمام حسان إبراز دور القرائن التي يرى بأن النحاة قد غمطوها حقها من العناية، وذلك بسبب انشغالهم بقرينة واحدة هي العلامة الإعرابية، فأظهر قيمة القرائن الأخرى لبيان المعنى النحوي، هذا المبدأ رأى أنه يعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل، وفي هذا السياق يذهب محمد صاري في تعليقه على فكرة القرينة بأن التسليم بها فرضا في التحليل الإعرابي سيصطدم بالواقع العملي للغة عند دارسيها بخاصة،[35] بيد إن الباحث فاته أن البحث عن هذه القرائن، واشتغال تعالقها على الدلالة النصية ممكن بل لازم لفهم فحوى الخطاب، وإبراز مقاصده العامة على الأقل في ميدان تحليل الخطاب الأدبي بخاصة والخطاب اللغوي بعامة، في ضوء لسانيات النص والتداوليات المعاصرة،وإن كان رأيه وجيها في العملية التعليمية فقط.

ولعلنا نذكر في هذا المقام أن هناك من المتأخرين من لم يحاول الانتفاع بنظرية (التعليق) التي توصل إليها الجرجاني على أهميتها في دراسة بناء الجملة من المعنى إلى

المبنى، فقد ساد اعتقاد بارتباطها بعلم المعاني، هذا وتتضافر القرائن على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه، أو عدوه شاذا، أو قليلا أو نادرا أو خطأ.

لقد أقام تمام حسان رؤيته على التضافر والتعليق بهدف التمييز بين القرائن المعنوية التي تشمل المعاني النحوية العامة كالإثبات والنفي والتوكيد، والمعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، والعلاقات السياقية التي تربط بين تلك المعاني الخاصة، وبين القرائن اللفظية، وما يقدمه النظام الصوتي والصرفي للغة،والعناصر المستخرجة من هذين النظامين كعلامة الإعراب، والمطابقة، والرتبة، ومبنى الصيغة والنظام والأداة والتنغيم،[36] ويمثل هذا التفريق فصلا بين مفهوم المعنى ومفهوم المبنى.كما ينتفع بنظرية تضافر القرائن في علم البيان ذلك إن وظيفة القرينة تعين دائما على أمن اللبس، سواء في حقل النحو أو حقل البيان أو في أي مجال علامي آخر.[37]

لعلنا لا نغفل في هذا المقام الذي يروم وصف أهم الجهود اللسانية العربية جهود اللغوي الأردني نهاد الموسى التي يمكن إدراجها في عمومها تحت الخطاب العربي الموفق بين النظرية العربية التراثية واللسانيات الحديثة بشقيها البنوي والتوليدي، بخاصة في كتابه المهم: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، إذ يرى الباحث في كتابه آنف الذكر أن الدرس اللغوي العربي يكون منقوصا إن هو لم يأخذ بعين العناية آفاق التطور اللساني الحديث، ويقوم هذا القصور على حدس مبكر بتشابه الرؤية اللسانية الحديثة، وكثير من الأنظار اللغوية العربية الناشئة في سياقات ثقافية معلومة، فالمتدبر في حال اللغة اليوم بما فيه من اختلاف بين الأنظمة المستعملة اجتماعيا يرى ذاك البعد الإنساني العالمي لظاهرة التواصل وأسسها اللغوية المشتركة (Universelle)، فلو تدبرنا مفهوم عالمية القواعد مثلا في النظرية التوليدية، فإننا وإن

أقررنا بترابطها الفكري والحضاري مع آراء كان قد نادى بها ديكارت ونحاة ديربور رويال الفرنسيون في القرن 17م، فإن لها صورا شبيهة بل مماثلة فيما هجس به المبرد وابن الخباز والفارابي وغيرهم من فطاحل علمائنا العرب؛ فالكلام كله: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة،[38] فابن الخباز – مثلا– قرّر عدم انحصار أنواع الكلمة في لغة العرب، فقد دل الدليل العقلي على عموم القسمة، ذاك إن الأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات،[39] وفي ذات السياق يمكن تنزيل مجمل آراء الفارابي التي صاغها في كتابه المهم إحصاء العلوم من مثل إشارته إلى أن ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها.[40] إن كثيرا من الأنظار الغربية البراقة – يقول نهاد الموسى– لم تنبثق من فراغ وإن ساد وهم حتى عند أصحابها بأنها جديدة كل الجدة، وما هذا الموقف إلا لوجود ثغرة كبيرة في التاريخ الثقافي للعلم اللغوي لم تستوعب بالبحث والتنقيب إلى اليوم.[41]

إن وجه الشبه الفكري والمنهجي بين الرؤية اللسانية الغربية ونظرية النحو العربي لا يمكن أن ترد إلى محض الصدفة بأية حال، فهو إما أن يكون لتوارد الخواطر نظرا لتشابه المعطيات العلمية أو للتأثر بالسالف، والتتبع التاريخي كشف في هذا المنحى عن وصلات متعددة تم فيها تلاقح معرفي بين الثقافة العربية اللغوية الصاعدة والفاعلة والثقافية الغربية السائرة في طريق النمو، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح على ما قرره الباحث في هذا المسعى، هل هناك أهمية علمية ترتجى من الوصول إلى مثل هذا التقارب،فعمق المشكلة في مساءلة الأسس المنهجية والأبعاد النظرية للنشاط اللغوي العربي ونظيره الغربي الحديث،[42] وفي السياق ذاته يقول الباحث: "قد يخالف في مسألة مقايسة الغائب على الشاهد بحجة اختلاف السياقات واللغات، ولكن ألم يسمح

اللسانيون الغربيون لأنفسهم بنعت جهود قديمة بأنها حديثة!؟ ألم يلتمس الوصفيون التقنية الوصفية في أعمال بانيني الصوتية مضفين على عمله الصبغة الوصفية"،[43] أفيصح هذا من عندهم،ولا يصح من عندنا أن نقول: إن من نحونا ما هو بنيوي وما هو وظيفي وما هو توليدي،[44] أم أننا سننتظر إلى أن يهيئ الله لنحونا لسانيين غربيين يقررون ما قرروه بالنسبة إلى النحو الهندي والنحو الإغريقي اللاتيني في القرون الوسطى وعصر النهضة!؟

إن هذا المنحى الذي يسعى إلى الربط بين النظريات اللسانية الغربية والتراث النحوي العربي لابد من أن يشفع بتمحيص موضوعي دقيق للنظريات اللسانية فلا يجوز أن تقبل أية نظرية كليا أو جزئيا إلا كآراء وافتراضات خصوصا إذا استخرجت من النظر في لغة أوربية، وذلك لتفادي التخليط بين المفاهيم العربية القديمة، وبين ما يظهر من الأفكار والمناهج في اللسانيات الحديثة، بل وتفادي إسقاط هذه الأخيرة على الأخرى، وجعلها أصلا والأخرى فرعا عليها.[45] وعلى صعيد آخر يمكن القول بأن أهمية النظر في النحو العربي برؤية لسانية حديثة تسعف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته، بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص،[46] ومنهجه الداخلي بل ويفتح الباب واسعا لابتكار أدوات جديدة ندرس بها واقعنا اللغوي فنفحصه بروح علمية باحثين عن العلاج المناسب لما تعانيه شخصيتنا الذاتية في الآخر في صورة الانسلاخ عن اللغة ومحركاتها الثقافية والحضارية، وفي هذا السياق يقرر نهاد الموسى كون الربط بين مناحي الدرس اللساني الغربي والتراث العربي فيما هجس به النحاة الأوائل مرحلة طبيعية، وحالة صحية شريطة أن تكون نقطة انطلاق لا نقطة وصول ونهاية.[47]

إن النحو في البنوية – كما يرى نهاد الموسى – شكلي أو صوري فهو ينظر إلى الصورة اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصفها على أسس معينة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا، انطلاقا من هذا الأفق المنهجي تبصرت البنوية الوصفية الأمريكية منهجا في تحليل جمل الكلام يقوم على ملاحظة توزيع الوحدات الكلامية وقوانين هذا التوزيع، كاشفة عن أنواع المكونات المباشرة للجمل فيما يعرف بمنهج التحليل إلى المكونات المباشرة.[48] ويقوم التحليل إلى مؤلفات (مكونات) مباشرة على عد الجملة نسقا منظوما على نحو مخصوص ثم إن فهم التركيب مستلزم بالضرورة لمعرفة هيئة ذلك النظام الذي تتخذه الجملة، فإذا قلت – مثلا – انتظرني عند باب المتحف الجديد، احتملت أن تكون صفة جديد راجعة إلى الباب، فتكون الجملة الفرعية، الباب الجديد للمتحف، وقد تحتمل أن يكون جديد صفة للمتحف تكون الجملة: باب للمتحف الجديد، والظاهر أن الحركة الإعرابية غير كافية هنا لتحديد المعنى بدقة لتوحدها في الكلمتين معا. وفي سياق إبراز التصور البنوي في الفكر النحوي القديم يعرض نهاد الموسى لتصور سيبويه حول العلامة العديمة المتميزة، وهي قيمة بنيوية مهمة في التحليل اللساني الشكلي للكلام، يقول ابن الأنباري في سياق احتجاجه لمذهب سيبويه: (فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنما هي أمارات وعلامات فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما –مثلا– وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاء أن يكون

التعري من العوامل اللفظية عاملا). أما عن حضور المنهج الوظيفي الشكلي في الدرس اللساني العربي فيمكن تلمسه في ارتداد جملة الأمر إلى الشرط (الأصل):

اجتهد تنجح = إن تجتهد تنجح

فعل الطلب جواب الطلب فعل الشرط جواب الشرط

فرع

جمل أصل تماثل معنوي

إن مسعى نهاد الموسى في كتابه آنف الذكر أقرب إلى عقد المقارنة بين أنماط من الدراسة النحوية العربية والغربية ممثلة في البنيوية والوظيفية والتوليدية، مستخلصا – كما مر بنا – وجود بعض التوارد الفكري والمفهومي في قضايا محددة مثل: الكفاءة والإنجاز والبنية السطحية (البراني) والبنية العميقة (الجواني)، وعلاقة المستويات ببعضها لتحديد وضبط الدلالة العامة،[49] وخلاصة ما نصل إليه مع هذه التجربة الأولية عنايتها الأساسية بتوضيح المشترك من المفاهيم، وهو ما هجست به – على حد تعبيره – نظرية تشومسكي – منطلقة من أهمية دراسة الأنحاء الأجنبية في إمكانية تحديث النحو العربي، وتغذيته بمفاهيم جديدة ، قد تثمر بعد زمن في تعديل بعض التصورات الرائجة المتعلقة بمنظومته الداخلية، وكذا سبل عرضه للناس بخاصة في المستوى التعليمي، والإفادة منه في جوانب متعددة من اللسانيات التطبيقية التي حاول الباحث اقتحامها على عجل في دراسته "العربية نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية".[50]

2- اللسانيات الحديثة بين المبدأ التراثي وإعادة الصياغة

لفت عبد الرحمن الحاج صالح اللساني الجزائري أنظار الباحثين منذ بداية السبعينات من القرن العشرين ، وهي فترة ليست بالقصيرة، باهتمامه بالكتابة اللسانية ذات المنحى التجديدي والتوليفي – في نظرنا – في ضوء ما اكتشفه من رؤى ثاقبة للنحاة العرب في المسألة اللغوية بعد قراءة مستفيضة في نصوص سيبويه والجرجاني والرضي الاسترابادي وابن جني على وجه الخصوص، محاولا صياغة هذه الرؤى في نظرية نسبها إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي عرفت في الفكر اللغوي العربي باسم : النظرية الخليلية الحديثة،[51] التي يقرر فيها أن أهم شيء يمكن أن تتصف به هو الجانب المنطقي، أي الأسس المنطقية التي يعتمد عليها كل تحليل وكل تركيب فكري، وكل علم، فللخليل منطق رياضي مثل ما نجده في أيامنا هذه في الرياضيات الحديثة فهو لا يكتفي بالقياس الأرسطي، وربما لم يطلع عليه الذي بني على اندراج شيء في شيء، ويسميه ابن تيمية القياس الشمولي، بل يتجاوزه باستعماله للقياس التمثيلي، وهو حمل شيء على شيء لجامع بينهما، وهو القياس العربي الذي لا يوجد له نظير في المنطق القديم، إلا أن الخليل يذهب إلى أبعد من ذلك باكتشافه مفهوم الزمرة، وهذا ظاهر من استعماله للدوائر العروضية، وكذا استعماله لمفهوم الزمن في المستوى التركيبي بخاصة في سياق التمييز بين العامل والمعمولات والمخصصات،[52] كما يشير عبد الرحمن الحاج صالح إلى مفاهيم أساسية أقيمت عليها النظرية، لعل أهمها: مفهوم الاستقامة وما يرتبط بها من تفريق بين ما يرجع إلى اللفظ وما يرجع إلى المعنى، 2- مفهوم الإنفراد في التحليل، 3- الموضع والعلامة العدمية، 4- اللفظة والعامل.[53]

إن النظرية الخليلية الحديثة في تصور صاحبها تتبوأ مكانة وسطا بين توجهين أحدهما يتجاهل تماما ما تقدمه اللسانيات من رؤى ثاقبة في فهم ظاهرة اللغة، وثانيهما

يتجاهل التراث بالرغم من معرفته به، قناعته في ذلك تجاوز الزمن لأم مقولاته،[54] هذا وقد تمخضت عن النظرية مجموعة مهمة من الأبحاث لعل أهمها: (الجملة في كتاب سيبويه)، و(النحو العربي ومنطق أرسطو)، و(النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، دور النظرية الخليلية في النهوض بالبحوث الحاسوبية الخاصة باللغة العربية،[55] ناهيك عن انشغاله بتعليمية اللغات في مجال اللسانيات التطبيقية، ولعلنا لا نغادر هذا المقام قبل أن نشير إلى بعض تلك الدراسات التي شكلت أبعاد رؤيته اللسانية التجديدية، والتي ظلت حبيسة الحدود الجغرافية الضيقة، مما ينجم عن ذلك بعض الحسابات الإقصائية التي لا يفهمها إلا أصحابها،[56] ناهيك عن أسلوب التحيز ضد الأفكار الذي تمارسها فئة من الباحثين تسعى إلى احتكار النفوذ اللساني ،ومن أمثلة هذه البحوث: 1- اللغة العربية بين المشافهة والتحرير، 2- علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، 3- أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية،[57] 4- الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، 5- منهجية تحليل النصوص بين علم الأسلوب وعلم الدلالة والبلاغة العربية، 6- المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية،[58] 7- العلاج الآلي للنصوص العربية والنظرية اللغوية، 8- الكتابة العربية ومشاكلها، 9- علم تدريس اللغات والبحث العلمي في منهجية الدرس اللغوي، 10- منطق النحو العربي والعلاج الحاسوبي للغات، 11- الترجمة والمصطلح العربي ومشاكلهما، 12- مشروع الذخيرة اللغوية العربية وأبعاده العلمية والتطبيقية، 13- تعليق توضيحي على جدول الكتابة الصوتية،[59] فضلا عن عدد مهم من البحوث اللسانية والصوتية باللغتين الفرنسية والإنجليزية تناولت مسائل المقطع في العربية والمفاهيم الفنولوجية عند علماء الصوتيات العربية ومفهوم اللغة في دائرة المعارف الإسلامية،[60] غير إن أهم أعماله في نظرنا مما هو

مطبوع ومعروف دراسته الموسومة بـــ: (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة)، والذي ناقش فيه باستفاضة الأصول التي يقوم عليها البحث العلمي في التراث إن أراد الباحث فحص الحقيقة، بأدلتها الثبوتية بخاصة ما تعلق بإشكاليات الرواية والتلقي والفهم والاستدلال، لذا يشترط جملة من القواعد.[61]

أما خطة بحثه فقد أقامها على أربعة أبواب هي:

1-العربية ومعيارها اللغوي.

2-اللغة العربية وأسطورة اللغة المشتركة الأدبية بإزاء اللهجات العربية.[62]

3-السماع اللغوي.

4- التحريات اللغوية الميدانية ونماذجها.[63]

إن هذا الجهد المضني الذي بذله صاحب مشروع الذخيرة اللغوية[64] زهاء نصف قرن لا يندرج عند بعض اللغويين إلا في سياق ما يعرف بلسانيات التراث، فقد ظل هذا اللغوي بالرغم من مقارناته المنهجية بين اللسانيات الغربية التي درس مفاهيمها في سياقاتها الحضارية بحسب ما يظهر في تأريخه للمدارس اللغوية الغربية منذ نشأتها إلى عتبات القرن العشرين، وبخاصة ما تعلق بالفكر البنوي الحديث،[65] واطلاعه على ما جدّ من بحوث نفسية وتربوية واجتماعية، والدرس اللغوي العربي،[66] وفيا للنحاة العرب، وأسلوبهم في تحليل اللغة ، وخطابه اللساني حافل بالمصطلح العلمي التراثي مثل: الفرع والأصل والباب والمثال واللفظة والوضع والانغماس والقياس والتمكن والمقام، فضلا عن إحالته الدائمة والمستمرة إلى اللغويين العرب المبدعين مثل المبرد والرضي والخليل وابن خلدون وغيرهم،[67] ناهيك عن تعبيره الصريح بعدم الرضا عما توصلت إليه كثير من الأنظار اللغوية الغربية ممثلة في رؤى أعلامها مثل تشومسكي

وأندريه مارتنيه مما يؤكد تخندقه في خندق المدافعين على التراث في تمثلاته الإيجابية [68] غير منتصر لنزعة لسانية معينة وصفية أو وظيفية أو توليدية كما نجد ذلك عند أغلب اللسانيين العرب ، وهذه ميزة تؤكد أصالة فكره اللساني،وتميزه في ضوء نظريته البديلة. إن موقف عبد الرحمن الحاج صالح من الرؤية اللسانية للتراث ينبع من وضوح المنطلقات والسياقات التي أطرت الفعل اللساني العربي في لحظات تشكله الأولى باعتباره مرحلة من مراحل الفكر الإنساني المتفاعلة مع مراحل أخرى أسهمت في بلورة نماذجه بالشكل النهائي على يد الرضي والجرجاني وابن خلدون.

3– لسانيات العربية ، وآفاق التطوير المنهجي

لعل من أهم المحاولات الجريئة في لسانيات اللغة العربية ، التي يشاد بها في أكثر من مناسبة لسانية نموذجا للتلقي الفاعل للفكر اللساني الغربي تلك التي أسس لها أحمد المتوكل،[69] وجماعته من الوظيفيين في المغرب الأقصى وبعض المتابعين له في الجزائر بشكل خاص،[70] فقد قدم أنصار الوظيفية الجديدة تصورا منهجيا يقوم على تكريس المبدأ الوظيفي التواصلي للغات الطبيعية من خلال علاقة المتكلم بالمستمع ، وعلى هذا الأساس ستكون نظرية النحو نظرية وصفية تفسيرية لهذه الكفاءة التواصلية التي تتحدد من خلال كفايات ثلاث هي: الكفاية النفسية والكفاية التداولية والكفاية النمطية، كما يرى أحمد المتوكل أن الجملة تشتق بوساطة البنية الحملية والوظيفية والمكونية، وفيما يلي وصف شامل لآلية الاشتقاق:

البنية الحملية

الأساس

المعجم ↓ قواعد تكوين المحمولات ↓

أطر حملية أصول

↓ الفعل حدود

وبوساطة قواعد تكوين المحمولات تتشكل أطر حملية نووية(حدود وموضوعات)، ثم توسع الأطر الحملية إلى حدود ولواحق ، ثم يجري تطبيق قواعد إدماج الحدود لتكوين البنى الحملية،[71] وفي سياق متصل يناقش أحمد المتوكل موضوع الحالة الإعرابية في اللغة العربية فيقرر وجود حالتين إعرابيتين وظيفيتين هما: الرفع والنصب، بينما يمثل الجر الحالة البنوية التي تحجب الحالة الوظيفية بصورها الثلاثة (دلالية، تركيبية، تداولية) فالمكون المسبوق بحرف الجر يكون مجرورا بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به، كما تم تقسيم الحالة الإعرابية إلى لازمة (المبنيات) وغير لازمة (المعربات)، والإعراب إلى مجرد وسطحي، وهو تقسيم يقارب قسمة النحاة إلى إعراب تقديري وآخر ظاهر، وفي هذا الإطار الاصطلاحي لا يكاد القارئ يتحسس فروقا جوهرية بين المنظور الوظيفي المتوكلي – إن صحت النسبة – والإطار التقليدي للنحو.[72]

يشكل موضوع الاستلزام الخطابي موضوعا مهما ومفصليا عند أحمد المتوكل في اتصاله بثنائية القدرة والإنجاز، إذ يقوم تصوره في المسألة على نظرية التعاون الحواري لدى غرايس، ومفهومات الاستلزام والاستدلال عند أبي يعقوب السكاكي،[73] وفي هذا السياق يؤكد أحد الباحثين المعاصرين أن هناك فرقا بين الاستلزام الذي يرتبط بالانتقال من الحقيقي إلى المجازي ضمن دائرة البيان اللغوي، والاستدلال الذي يرتبط بالانتقال في مراتب المعنى بناء على القرائن المتعددة في دائرة علم المعاني.[74] وفي السياق ذاته يشير المتوكل إلى إمكان التمييز بين القوة الإنجازية الحرفية المباشرة، والقوة الإنجازية غير المباشرة المستلزمة في مقام معين، مثل فهمنا لمعنى الالتماس من السؤال: هل تناولني الملح؟ في مقام معين له خصوصيات تحدد طبيعة العلاقة مع المكان والعلاقة بين المتحدث والمستمع.[75]

تمثل البنية الحملية مدخلا (Input) للبنية الوظيفية التي تم فيها إسناد الوظائف التركيبية أولا مثل: الفاعل والمفعول لإمكانية حمل هذه المكونات لوظائف أخرى من طبيعة تداولية، وأما الوظائف التداولية فقسمان وظائف تداولية داخلية، ووظائف تداولية خارجية يبينها المخطط التالي:[76]

الوظائف التداولية

الوظائف الخارجية — الوظائف الداخلية

المبتدأ الذيل المنادى — بؤرة المقابلة المحور بؤرة الجديد

فأما المبتدأ (Theme) فوظيفته خارجية لا تدخل ضمن مكونات الحمل مثل: زيد أبوه مريض، *فزيد* واقع خارج مجال الحمل *أبوه مريض*، وأما الذيل (Fail) فيتضمن معلومة محمولة توضح الحمل، أو تعدله مثل: البدل والبنيات الإضرابية والمبتدأ المؤخر، كما تلحق وظيفة المنادى بالوظائف الخارجية المرتبطة بالمقام، ويتحصل

المنادى على وظيفته الإعرابية (النصب) من حمله لوظيفة تداولية،[77] وبالنسبة إلى الوظائف الداخلية يمكن التمييز بين البؤرة من حيث كونها وظيفة تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأساسية في التركيب، ووظيفة البؤرة نوعان، فأما بؤرة المقابلة فترتبط بالمعلومة التي يتردد المتكلم في إيرادها، مثل: الاستفهام المبدوء بالهمزة: أحضر الطالب؟ أم لا، أغدا تجري الاختبار أم لا؟ أم بعد غد؟ وأما بؤرة الجديد فمتصلة بالمكون الذي يحمل المعلومة الجديدة للسامع الذي يجهلها مثل: عاد الطلاب من إجازة منتصف العام إلى مقاعد الدراسة، هذا ويمثل المحور باعتباره وظيفة داخلية تسند إلى المحدث عنه داخل الحمل فكلمة زيد تحمل هذه الوظيفة في سؤالنا: متى رجع زيد؟ بينما تشير الأداة متى إلى بؤرة الجديد في الحمل، ويلحق بهذا المثال الأمثلة التالية: **1**- ذهب اليوم الطالب، **2**- الفاكهة، الكيلو بعشرة ريالات، **3**- في الدار ضيف، **4**- الطلاب نجحوا، **5**- زيدٌ جالسته.[78]

لقد حصر أحمد المتوكل الوظائف الدلالية في المنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة والزمان والمكان، وفي السياق نفسه يؤكد الباحث أهمية قواعد التعبير في تحويل البنية الوظيفية إلى مكونية فتكون مدخلا لها،[79] وفيما يلي جدول تبسيطي لوصف الجملة وظيفيا كما يظهر من كلام المتوكل:[80]

شرب	زيد	الشاي	في المقهى	صباحا
محمول	منفذ	متقبل	مكان	زمان
فعل	فاعل	مفعول		
	محور	بؤرة		
	حدود موضوعات		حدود لواحق	

لقد تميزت رؤية أحمد المتوكل الوظيفية بوحدة الرؤية النظرية والمنهجية المحددة بأصول اللسانيات الوظيفية، وتكييفها مع معطيات اللغة العربية، مما مكن من وضع جزء مهم من نحو اللغة العربية الوظيفي.[81]

إن الحديث عن الاتجاه الوظيفي في لسانيات العربية يقود بالضرورة إلى حديث مشابه يستقصي رؤية بعض اللغويين العرب الذين تأثروا بنظرية تشومسكي اللسانية، ولعل نظرية لسانية حديثة لم تلق الاهتمام والرواج في العالم مثل ما لاقته النظرية التوليدية، ورائدها نوام تشومسكي، فقد تلقف العرب منذ منتصف القرن العشرين تصوراتها النظرية، ثم راحوا يبحثون في مدى تلاقيها مع المنظور النحوي العربي، والفلسفة العامة لنظرية اللغة عند العرب المتقدمين، بل ومحاولة الاستفادة من إجراءاتها التطبيقية في تعليمية اللغات، بعد ذلك الصدود الذي عانته المناهج البنوية الشكلية في أمريكا وبعض بلدان أوربا، مما كان له صدى في كتابات بعض اللغويين العرب، وفي مقدمتهم عبد القادر الفاسي الفهري، وميشال زكريا، ومحمد فتيح،[82] وحمزة المزيني،[83] وغيرهم. لقد قامت التوليدية على مواجهة أنصار الفكر البنوي التوزيعي الذي قرر منذ البدء الطبيعة المادية للحدث الكلامي الذي فسر تفسيرا ميكانيكيا من خلال نظرية الأثر عند سكينر ومدرسته السلوكية، والتي لم تلق أهمية للقدرة اللسانية لابن اللغة، وكيفية إنتاجه العقلي للبنية اللغوية وتفهمه لها وتصرفه فيها بشكل إبداعي خلاق.

إن من المحاولات التي حازت في عصرنا قصب السبق، ونالت شهرة ممتدة في البلاد العربية تلك التي أسس لها الفاسي الفهري وتلامذته والمتأثرون بمنهجه في المغرب الأقصى، ومن شايعهم في بعض البلاد العربية كالجزائر، والذين حاولوا تلمس المنهج

التوليدي، وتطبيق آلياته التفسيرية في إعادة وصف منظومة اللغة العربية، ولعل أهم البحوث التي عالجت اللغة من تلك الزاوية دراسة الفهري الموسومة بـــ: اللسانيات واللغة العربية، والذي استند فيه إلى نموذج الباحثة برزنان (1978)، ولعلنا نعرض في عجالة إلى أهم المفاصل التي ارتكزت عليها هذه الرؤية فيما يلي:[84]

1-اللغة العربية لغة طبيعية خضعت لبنية التطور والتغيير كسائر اللغات الأخرى.

2- النحو العربي القديم غير صالح لوصف اللغة العربية في وضعها الراهن.

3-نسبية الوصف النحوي القديم، وعدم استيفائه لجميع صور الكلام المسموع.

4-التشابه البنوي بين العربية وسائر لغات العالم باعتبارها لغة طبيعية.

5-نقد المنهج الوصفي لعدم كفايته التفسيرية.

6-نقد الوصفية العربية لجزئية نظرتها، وعدم تقديمها للبدائل اللسانية المعوضة لرفض العلة والتقدير والعامل النحوي.

7-ضرورة تأسيس لسانيات ظواهر للعربية يخضع الاستدلال فيها إلى التجربة.

8- وجوب أن تكون القواعد التركيبية إسقاطا للمعجم.[85]

وفي المستوى الإجرائي الذي يوضح صور استثمار نموذج برزنان في تفسير

قواعد اللغة العربية سعى الفهري إلى إبراز العلاقات (الروابط) بين البنية المحمولية (العلاقات الدلالية) التي تربط الموضوع بمحموله، والبنية المكونية الظاهرة على السطح، وتقوم وظائف مثل: الفاعل والمفعول غير المباشر والمالك والفضلة والملحق بدور التنسيق بين البنيتين. إن هذه الوظائف تسند إلى المكونات بوساطة نوعين من القواعد هما: القواعد التركيبية والمعجمية واللتين تتحكمان في البنية الوظيفية التي تشكل مُدخلا للمكون الدلالي الذي يعطيها صورها المنطقية بينما يقوم المكون الصوتي بإعطائها التمثيل المنطوق أو صورها الصوتية النهائية،[86] ولعل من أمهات القضايا النحوية التي عرض لها الفهري في المستوى التركيبي تحديده للرتبة التي تتميز في وضعها في البنية العميقة عن وضعها في البنية السطحية بناء على نوع القواعد التحويلية في اللغات، فنحن– مثلا – نعد: عيسى في: ضرب عيسى موسى فاعلا بالضرورة جريا وراء القاعدة النمطية الأصلية التي تقدم الفاعل على المفعول وجوبا في حالة تعذر ظهور الحركة أمنا للبس، فإذا أدخلت قاعدة تحويلية تنقل الفاعل إلى موضع الابتداء وجب تطبيق قاعدة التطابق في الجملة المشتقة من مثل: الأولاد جاؤوا (تحويل بإلحاق الواو للمطابقة)، مما يعطي الانطباع بأن النمط: (فعل + فاعل + مفعول به) هو الرتبة الأساس في اللغة العربية، وأن الفعل هو رأسي الجملة العربية.[87]

إن مسألة الإقرار بأولية عنصر نحوي ما في سلمية ترتيبه النحوي ليست بأمر هين، لأن النحاة قديما وحديثا قد أجهدوا أنفسهم في مسألة الأصل في الرتبة، ولا يبدوا أن هناك رأيا فاصلا يمكن التوقف عنده بالقبول،[88] علاوة على أن ظاهر التركيب الوظيفي للغة لا يستجيب دوما لمنطق التقدير ، ففي السياق – مثلا – قد يكون من التمحل أن نقدم رابطا بين المبتدأ وخبره المفرد الذي لا يكون فعلا مثل: الولد مجتهد ، وغيرها فقد قدر الفهري الرابط (كان) مزودا بدلالة الزمن والجهة: كان

الولد مجتهدا(NP+NP+SV). لقد كان قصد الفهري من هذا التقدير – فيما يبدو– الافتراض الرابطي رد الجملتين الاسمية والفعلية إلى بنية عميقة واحدة فقط بالرغم من اختلافهما الشكلي في البنية السطحية،[89] كما يرتبط بموضوع الرتبة التبئير، ويقصد به الفهري نقل المركب النحوي باعتباره مقولة كبرى إلى مكان خارجي غير مكانه الداخلي هو البؤرة، مع جمع المركب للموقعين معا داخل الاستعمال وخارجه دون وجود أثر ضميري في الوقع السالف كما يفترض الفاسي الفهري في سياق استثماره لنظرية الربط الإحالي وجود نوعين من المركبات في البنية المكونية، المركبات الاسمية (م إس) والعناصر الوظيفية مثل: الضمير المستتر والعناصر الفارغة، فالضمير المستتر – مثلا – باعتباره غير موجود صوتيا في البنية المكونية تكمن مراقبته بالنظر إلى علاقة الفاعل بأفعال معينة، وكذا علاقة المفعول به بأخرى، أو بقيد العلو الوظيفي أو السبق أو الإحالة المنفصلة.[90] لقد أقام الفهري مشروعه اللساني على رفض واضح لبناء المحدثين دراستهم للغة العربية على جملة النتائج المحصل عليها عند النحاة القدماء من خلال وصفهم للعربية الفصيحة، كما أن معطياتهم زائفة وناقصة لا تفي بوصف أو تفسير لغويين، ومن ثم تتأكد جدارة المناهج الاستكشافية الحديثة في فهمها لنسق اللغة وعملها، بل وإمكانية إسهامها في بناء نموذج نحوي جديد.[91] وفي سياق التنويه بجهود الفهري في إرساء رؤية جديدة لطبيعة البنية العربية صوتا وصرفا وتركيبا ومعجما يشير مصطفى غلفان إلى جدهما من حيث مواكبتها ومضاهاتها للنظرية الغربية في عقر دارها، والتزامها بقواعد الفحص العلمي.[92]

إن من أهم النقود التي وجهت للفهري في تصوراته اللسانية آنفة الذكر اعتداده باللهجات في تفسير الظواهر النحوية معتمدا كونها مستوى طبيعي ووظيفي للغة، مثل

تعويله على اللهجة المغربية في عدّ الواو في: جاؤوا هم حرف مطابقة للعدد وليس ضميرا، فالضمير المنفصل هم يمكن أن يسقط من الكلام اختيارا وليس إجبارا مما يعني عدم إمكان توارد الواو المطابقة مع الضمير المنفصل، فيكون بذلك منتهكا أصلا من أصول الاحتجاج في اللغة العربية.[93] كما ينعى عليه بعض الدارسين تهويله مسألة الخلط في الدراسة بين نسقين مختلفين هما : اللغة العربية القديمة والعربية المعاصرة، في حين اشتملت مدونته على كثير من الأمثلة والمصطلحات التي استعملها النحاة واللغويون القدماء في تراثهم،[94] بالرغم من تصريحه أكثر من مرة بأن لا ضرورة منهجية أو منطقية تفرض الرجوع إلى الفكر الماضي، كما أن نموذجه لم يستطع تقديم بحث توليدي متكامل للغة العربية ، في ظل استمرارية التحليل التجزيئي، وعدم التدقيق في الفرضيات،[95] وفي هذا السياق النقدي يطرح بعض الباحثين سلسلة جوهرية تتصل بمشروعية الرؤية فيقول: "ما التطوير الذي أضافته لنظرية النحو التوليدي التحويلي؟ ولماذا لم تستطع لسانيات الفهري الكليلية أن تصلح ما زعم أن اللسانيين العرب القدماء والمحدثين قد أفسدوه؟ يبدو أن الآلة الناقدة لدى الفهري أنضج بكثير وأوضح من آلته الواصفة والمعللة".[96]

إن ما قلل من درجة إقناع الفهري في مشروعة في حقيقة الأمر دخوله بالفكر النحوي في فضاء من الجدل الرياضي والفلسفي، أسبغ على لغة الجدل نفسها مسحة من الغموض واللبس، جلتها تعقيد العبارات وغموض المصطلحات اللسانية المبتكرة، بخاصة تلك التي أقحمها من النظريات الفرعية في اللسانيات التوليدية.[97] لقد توالت الأبحاث اللغوية العربية المقاربة لنظرية تشومسكي اللسانية وتفرعاتها النظرية والتطبيقية في مجال التركيب والمعجم من خلال عرض بعض اللسانيين لما يعرف ببرنامج الحد الأدنى بخاصة عند محمد غاليم،[98] ومحمد جواد باقر، والجدير بالذكر أن نظرية الحد

الأدنى تمثل رؤية جديدة ومتطورة في نظرية القواعد التوليدية، تشي بتغير مهم يلاحق النظرية لما قدمته من مفاهيم واصطلاحات جديدة مغايرة لما كان متداولا تحت تأثير العلوم المجاورة مثل: الفيزياء والكيمياء والحاسوبيات بشكل واسع، إلا أنه لا يجب الاعتقاد بأن هذا البرنامج المستجد ثورة وانقلاب على تراث التوليدية السالف بل هو امتداد له، وتطور طبيعي في منظومته المعرفية والمنهجية، ويشير هذا البرنامج إلى أننا أمام افتراض نظام لغوي يمكن اكتسابه أو نموه في فترة وجيزة في إطار القدرة البيولوجية للإنسان، والتي تسمح له بامتلاك اللغة والتصرف في أنساقها، ولقد كان هذا التصور دائما المحرك الفعال لنظرية القواعد بخاصة في نموذج الربط العاملي في الثمانينات، ثم نموذج المبادئ والوسائط، ثم أخيرا النموذج الأدنى في دراسة تشومسكي اللسانية سنة 1993، والمتتبع لما عرض في هذا الشأن يستشف جملة من القواعد اللسانية ، فمنها– مثلا – التقليل من الوسائل والأدوات والعناصر الوصفية قصد تقديم مقولات بسيطة وكلية حول اللغة الإنسانية تتحدد بها ملكة اللغة عند المتكلم، ولعل من أهم المبادئ الكلية المقررة مبدأ التأويل الكامل (genirale interpretation) القاضي باستيفاء جميع عناصر الجملة تأويليا فلا يظهر فيها إلا العناصر الضرورية القابلة للتأويل، ويرتبط بهذا المبدأ بآخر مهم – هنا – وهو مبدأ الاقتصاد (Le economie principed) المحدد لبنية القواعد مثلما يحدد العمليات التي تفترض اكتساب النظام اللغوي ومن خلال هذا المبدأ لا يمكن افتراض إلا البنى الأساسية في الجملة من حيث هي مركزية في فعل التوليد، إذ إن أي بنية جملية مولدة تفترض مستويين تمثيليين أحدهما صوتي يربط المركب الصوتي المولد بالعالم الفيزيائي (الصوت المنطوق المسموع)، وثانيهما مفهومي منطقي يربطها بعالم التصورات العقلية القابلة

للتأويل، ومن ثمة يمكن عدّهما رابطين أساسين للجملة مع عالمها الخارجي، أما افتراض مستويات أخرى مثل مستوى البنية العميقة أو السطحية فغير ضروري، ذلك إن المستويين السالفين يزودان الجملة بجميع العناصر الأساسية والاشتقاقات المناسبة لعملية التأويل.[99] ويقوم هذا النظام الموصوف على مكونين أساسين أولهما المكون المعجمي الذي تترابط فيه المفردات بخصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وثانيهما الآلية النحوية التي يمكن تصورها كنظام حوسبة له القدرة على صياغة البنى النحوية، وتوليد الجمل يكون باختيار مجموعة محددة من المفردات يطلق عليها (التعداد)، وتقوم الآلية حينها بتجميع المفردتين لتكوين تفريع شجري، مع الجمع بين تفريعين لتكوين تفريع أعلى، وهكذا إلى غاية استيفاء ألفاظ التعداد المعجمي، ويصطلح على هذه العملية (الجمع التفريعي) بالدمج ، والذي يكون محصلته صورة تفريعية (مشجر) وصفية للجملة المراد توليدها ، هذا ونشير هنا إلى أن المفردات المدمجة تدخل بكل مكوناتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية – كما سلف الذكر – تلافيا لإشكالات تحويلية مثل مدى تطابق الفاعل والفعل أو الزمن أو العدد أو الجنس، إلخ. على أنه في مرحلة لاحقة سيتم الفصل بين الوصفين الصوتي والدلالي المنطقي للجملة المبنية قصد الوصول إلى صورتين متمايزتين هما: الصورة الصوتية والصورة الدلالية، وهو ما عرف باسم التهجئة، بقي أن نعلم ما يحويه هذان التمثيلان، فبالنسبة إلى التمثيل الصوتي يمكن تحوله إلى إجراءات فيزيائية لإنتاج أو إدراك الأصوات أو مفاهيم تدرك في العالم. وبالرغم من الأهمية العلمية التي اكتسبتها نظرية تشومسكي اللغوية وتكاثر أنصارها شرقا وغربا فإنها لم تسلم من النقد كغيرها من أنظار الفكر الإنساني عبر الزمن، ولعل من أسباب ذلك النقد تعويلها المبالغ فيه على الاستبطان الذي يمثله حدس المتكلم ابن اللغة ورفضها الاحتكام إلى لغة الجماعة باعتبارها مصدر القبول

النحوي عند الوصفيين، وفي هذا السياق يقرر سامسون أنه لا يوجد شيء في دفاع تشومسكي عن النظرية العقلانية يبرر الطريقة التي انحرفت فيها طاقات أتباعه، ولكن لحسن الحظ لقد ظهرت في نهاية السبعينات علامات كثيرة بشرت بعودة هذا الفرع اللساني إلى وضع أكثر صوابا وتعددية، وبدأت نفحات النسيم تدبّ بين بقايا الخراب.[100]

الخاتمة

خلاصة ما ينتهي إليه بعد هذا العرض المقتضب لواقع الكتابة اللسانية العربية بغض النظر عن تعدد اتجاهاتها في المنهج و الهدف أنه يمكن الزعم بأنها لا تزال مطبوعة بالاختلاف والتعدد في أكثر من مستوى، سواء تعلق الأمر بالمصطلحات أو بالنظريات المتبعة، ولعل ذلك الواقع دليل على اضطراب حضاري إذ لم يندمج الوافد في المورث على حد تعبير حافيظ علوي بسبب سوء العرض الذي قدم اللسانيات باعتبارها علما جديدا لا مناهج جديدة، مكتفيا بالنتائج دون المقدمات ، مع إيهام بالتصادم بين العلم الحديث و الموروث اللغوي القديم في كثير من الخطابات العارضة للعلم ومشاريعه التنفيذية.[101] أما عن علاقة ما أنجز من أوصاف بمشروع الأسلمة فيبدو أنه بعيد كل البعد عنه بالرغم من تكرار المثال التراثي، ودعوى البعض انتماءهم إلى حمولته الثقافية، ومحاولتهم استحضار الشاهد القرآني نصا لم تتجاوز حدود المحاججة عن صحة

المذهب أما الانطلاق من صميم التفسير القرآني للظاهرة اللغوية فغير موجود أو غير واضح.

[1] انظر: أنيس، إبراهيم ، **دلالة الألفاظ**، (القاهرة: الأنجلو مصرية، ط2، م1963)، ص43.

[2] انظر: السعران، محمود، علم اللغة: مقدمة إلى القارئ العربي، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص03.

[3] انظر: المرجع السابق نفسه، ص232 –261.

[4] انظر: المرجع السابق نفسه ،ص317 و327.

[5] انظر: السعران، محمود، دراسات في علم اللغة، ص9– 79.[5]

[6] انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات رقم: 4:56، ص 146؛ وعلوي، حافيظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، مجلة اللسانيات واللغة العربية، مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، العدد1، 2006، ص26.

[7] انظر: المرجع السابق نفسه، ص25.

[8] انظر: المرجع السابق نفسه، ص52،57، 61.

[9] انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، مرجع سابق، ص 147.

[10] انظر: أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، (لا ط، د. ت)، ص: د.

[11] يذهب مصطفى غلفان إلى أن إسقاط عيوب الأنحاء الغربية على واقع النحو العربي لا يستقيم لاختلاف المرجعيتين الفكريتين الثاويتين وراء الممارسة النحوية العربية واللاتينية – الإغريقية ، مما أضفى على الخطاب الواصف في بعده النقدي سمة عدم التماسك وعدم الإقناع، كما انتفت عنه المردودية النظرية والمنهجية، انظر اللسانيات العربية الحديثة، ص 198.

[12] انظر: المرجع السابق نفسه، ص2 و11.

[13] انظر: المرجع السابق نفسه، ص157، وفي هذا السياق يقرر الباحث أن قراءة الفكر اللغوي العربي القديم أو إعادة قراءته في ضوء اللسانيات يوحي بأن موضوع اللسانيات الأساس هو تأويل التراث، وليس دراسة اللغة في حد ذاتها ولذاتها، انظر: ص 156–15.

[14] انظر: علوي،حافيظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص34.

[15] انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص151.

[16] انظر: نحلة، محمود أحمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، (الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1991)، ص80 وما بعدها

[17] **انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1974)، ص 234.**

[18] انظر:حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، (القاهرة: دار الكتب، ط1، 2001)، ص2.

[19] يعود هذا التأثر إلى دراسة تمام حسان الجامعية بإنجلترا فقد اتصل بالفكر اللساني ممثلا بنظرية فيرث السياقية، وإن كان قد طعم بعض تفسيراته بآراء سوسير بخاصة في تعريفه للغة ،انظر تفصيل الحديث عن نظرية فيرث ومدرسة لندن في: جيفري سامسون، مدارس اللسانيات: التسابق والتطور، ترجمة محمد زياد كبه، (السعودية، الرياض: جامعة الملك سعود، 1997)، ص226– 238.

[20] انظر: الشريف، محمد صلاح الدين، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، "حوليات الجامعة التونسية"،17، 1979، ص200 –214 .عن هذا الإطار الاجتماعي يمكن النظر في: لطفي، مصطفى، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، (معهد الإنماء العربي،1981)، ص47–48

[21] انظر: موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، (الأردن: دار الإسراء، ط1، 2002).

[22] انظر: العارف، عبد الرحمن بن حسن، "في المصطلح اللغوي عند الدكتور تمام حسان"، مجلة علوم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، المجلد 10، العدد1، 2007.

[23] انظر: المرجع السابق نفسه، ص16.

[24] الحقيقة إن المعيارية التي وصف بها النحو العربي لم تكن مقتصرة عليه فالنحوان الإغريقي والهندي كلاهما قام على أسس معيارية ، والظاهر أن دعاة الوصفية يغفلون كما قرر المسدي طبيعة النحو المعيارية في الأساس والجوهر. انظر: المسدي، عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص40؛

[25] انظر: حسان، تمام، مناهج البحث اللغوي، ص13.

[26] انظر: المرجع السابق نفسه، ص154-158.

[27] انظر: المرجع السابق نفسه، ص 229-230.

[28] انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص191.

[29] انظر: المرجع السابق نفسه، ص178.

[30] انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، (الدار البيضاء: دار الثقافة)، ص9-10.

[31] انظر: المرجع السابق نفسه، ص336.

[32] انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص372.

[33] انظر: المرجع السابق نفسه، ص10؛ وحسان، تمام، الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة: 1982)، ص5.

[34] انظر: حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في اللغة العربية، ص 85.الواقع إن فكرة العامل فكرة مهمة تنبئ عن تطور الفكر الرياضي في المقاربة النحوية العربية القديمة تؤهل اللغويين العرب لأن يكونوا لسانيين قبل ميلاد اللسانيات الحديثة، انظر: صاري، محمد، "قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، المجلد 4، العدد4،شوال 1429، تشرين الأول 2008، ص187.

[35] انظر: صاري، محمد، "قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة"، المرجع السابق نفسه.

[36] انظر: المرجع السابق نفسه، ص 71.

[37] انظر: المرجع السابق نفسه، ص 85-86.

[38] انظر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ا(القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1385-1388).

[39] انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 14.

[40] انظر: الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، (مصر: دار الفكر العربي، 1948)، ص 58 76 وما بعدها.

[41] انظر: روبتز، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص 10.

[42] انظر: علوي، حافيظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، مجلة اللسانيات واللغة العربية، جامعة عنابة، الجزائر، عدد2، 2006، ص28.

[43] انظر:السعران، محمود، علم اللغة، ص347 -363.

[44] في هذا السياق يذهب مصطفى غلفان إلى أن أصالة الفكر اللغوي العربي القديم ليست مرتبطة بمدى ملاءمتها لما تقدمه النظريات اللسانية الحديثة، فاللسانيات ليست مقياسا لتقويم أصالة التفكير اللغوي العربي القديم، إن ما يكون بنيويا تصنيفيا لا يمكنه أن يكون في الوقت ذاته توليديا تحويليا، نظرا لاختلاف الأسس النظرية والمنهجية بين التصورين، انظر: اللسانيات العربية الحديثة، ص154، 157، 158.

45 انظر:صالح، عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، (الجزائر: منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر ، الجزائر، 2007)، ص 11.

46 انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، (الأردن: دار البشير، ط2، 1987)، ص21 بتصرف، ومعلوم أن هذه الأفكار قد صيغت حوالي 1979/78 لذا فهي من الآراء الأصيلة التي تحتاج إلى وقفات مثرية.

47 انظر: الموسى، نهاد، حصاد القرن في اللسانيات، بحث مخطوط ضمن موسوعة حصاد القرن في العلوم الإنسانية التي أعدتها مؤسسة عبد الرحمن شومان في الأردن، ص 30.

48 انظر: الموسى، نهاد، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص 24.

49 انظر: المرجع السابق نفسه، ص 50-54-62.

50 انظر: الموسى، نهاد العربية،نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000)؛ ويذهب محمد صاري في تعليقه على الكتاب إلى الزعم بغلبة التنظير على الإجراء فالدراسة في رأيه لم تقدم شيئا عمليا ينتفع به في ميدان حوسبة اللغة العربية في صيغها أو تراكيبها، كما قرر ذلك في أدبيات البحث، انظر: محمد صاري، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، مقال سابق، ص 197.

51 **للاطلاع على منطلقات وتصورات الباحث ينظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في الوطن العربي، ضمن – بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ج1، 2007.**

52 غير إن إقراره بسبق النحاة العرب للمفاهيم الغربية كالعامل والبنية العميقة والحالة والتحويل فيه من المخاطرة المعرفية ما فيه فهذه المفاهيم الشبيهة ليست بسيطة فهي ترتبط في جوهرها بمبادئ منهجية على جانب كبير من التعقيد النظري باعتباره جزءا من شبكة من الإشكالات المتداخلة، وإن كان أشار إلى بعض التمييز في سياقات معينة من دراسته حول النظرية الخليلية الحديثة، ضمن كتاب: صالح، عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، 1/ 210؛ وغلفان، غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص150.

53 انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، " المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية في العالم العربي".

54 انظر: المرجع السابق نفسه، ص 228 .

55 نشرت هذه البحوث مجتمعة في : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،الجزء الثاني.

56 انظر: المزيني، حمزة، مراجعات لسانية، مقدمة الطبعة الأولى، وفي مقابل ذلك يمكن أن نواجه بكتابات متحيزة من نوع آخر يعلو فيها الخطاب التمجيدي لمفكر ما ــ تحت أي سبب. انظر حديث بشير إبريز في حديثه عن

منهج الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح، وأصالته في دراسة اللغة مقاله: "أصالة الخطاب اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح"، مجلة جرش الثقافية، عدد7-8، 2007-2008، ص13 -15.

[57] انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، "أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية"، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، عدد4، 1973-1974، كما أعيد نشره ضمن بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الجزائر 2007، ص173-241.

[58] انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، "المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية"، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد1، السنة الأولى، ماي 2005، ص13.

[59] انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية"، مرجع سابق، ج1، 84-122-190-315-371-395-431.

[60] جمعت هذه البحوث في كتاب جامع هو" بحوث ودراسات في علوم اللسان"، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، من ص 1 إلى ص152.

[61] انظر: صالح، عبد الرحمن الحاج، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 9-10 وما بعدهما، الحقيقة إن هذا البحث المهم يحتاج إلى دراسة وافية في أصوله ومنطلقاته المنهجية والمعرفية لجدة وطرافة آرائه بالرغم من أن صاحبه كتبه منذ فترة مبكرة إلا أن الظروف الصعبة التي يمر بها البحث العلمي في أوطاننا حالت دون وصوله إلى القارئ العربي.

[62] يرى عبد الرحمن الحاج صالح أن كثيرا من المعاصرين أساء فهم دلالة مصطلح لغة عند المتقدمين بتسويته باللهجة حتى ساد الاعتقاد بوجود لهجات عربية مسايرة للفصحى في البيئة العربية ، والحقيقة أن النصوص المنقولة عن السلف تبين اللغة تعني كيفية محلية مخصوصة في استعمال جماعة لوحدة لغوية واحدة ، كما تدل لفظة اللغة على طريقة الكلام عموما، بل إنه يعد هذا القول من الأوهام التي وقع فيها المحدثون مما لا يؤيده النقل والعقل معا. انظر: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص401 وهامش 400.

[63] انظر: المرجع السابق نفسه، ص404.

[64] للاطلاع على تفاصيل مشروع الذخيرة (الإنترنيت العربي) يمكن مراجعة عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص395.

[65] يبدو أن الباحث اكتفى في ضوء بحوثه المنشورة بالحقبة البنوية، إذ لم تقع أيدينا على دراسات مهمة تفيد عنايته بالمناهج اللسانية المعاصرة مثل نظرية سيمون ديك الوظيفية، والنظريات المطورة للتوليدية، انظر "مدخل إلى علم اللسان الحديث، تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه"، ضمن بحوث ودراسات في علوم اللسان، مرجع سابق، ص 7 إلى ص 171.

[66] انظر أعداد مجلة اللسانيات التي أشرف على إخراجها في منتصف السبعينات من القرن المنصرم بخاصة العدد الرابع، سنة 1974، والبحث المنشور: " مدخل إلى علم اللسان الحديث".

[67] انظر: إبريز، بشير، "أصالة الخطاب اللساني عند عبد الرحمن الحاج صالح "، مقال سابق، ص17.

[68] عبر عن هذا الموقف صراحة في صائفة 2004 أثناء مناقشته لإحدى رسائل الدكتوراه أنجزها أحد طلبته في جامعة عنابة.

[69] أحمد المتوكل باحث وأستاذ جامعي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، قسم اللغة الفرنسية ، ناقش في 31 –10–1980 أطروحته الموسومة بـ: Reflection sur la Theorie de la signification dans la pensee linguistique Arabe بإشراف ج. غريماس ، وطبعت الرسالة سنة 1982م.

[70] انظر في هذا السياق جهود يحي بعيطيش الأستاذ المشارك بجامعة قسنطينة ، الجزائر في أطروحته للدكتوراه في اللسانيات بخاصة حول مشروع المتوكل الوظيفي الذي استمده من وظيفية سيمون ديك الهولندي، ومحاولة استثمار تلك المقولات في التحليل اللغوي بعامة والتحليل النصي بخاصة، مثل دراسته الوظائف التداولية في رواية ريح الجنوب، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي، جدة، محرم 1423، المجلد 11، عدد 43، سنة 2002، كما نتلمس حضور الاتجاه الوظيفي العام عند لغويين آخرين مثل سعدي الزبير الذي عني بترجمة كتاب أندريه مارتنيه الموسوم بـ: عناصر اللسانيات العامة. كما عرض عبد الرحمن الحاج صالح هذه النظرية دون أن ينتمي إليها في فترة من درسه للسانيات، ومن الباحثين الجامعيين الجدد – إن صح الوصف– سليمان بن علي من جامعة الأغواط الذي حاول إبراز الجوانب الوظيفية ذات المنحى التعليمي في التراث العربي في ضوء قراءته لمبادئ الوظيفية الفرنسية من خلال كتاب "مبادئ اللسانيات العامة" لمارتنيه ، انظر: سليمان بن علي، "المدرسة الوظيفية الفرنسية والتراث النحوي العربي"، مجلة اللغة العربية، مجلة نصف سنوية محكمة تعنى بالقضايا الثقافية والعلمية للغة العربية، تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر، عدد14، شتاء 2005، ص11 وما بعدها؛ وانظر صالح، عبد الرحمن الحاج، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص229.

[71] **انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، (دار الثقافة ، الدار البيضاء: 1986)، ص9، لقد سعى المتوكل إلى دمج مقترحات الأنحاء الشكلية بعامة ونظرية الفعل الكلامي وتداوليات الخطاب قصد الربط بين المكون الدلالي والنحوي والتداولي في وظيفة نحوية أولية غير مشتقة. انظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، (الدار البيضاء: دار الثقافة، 1985)، ص 9–14–15.**

[72] انظر: المتوكل، أحمد، وظيفة المفعول في اللغة العربية، ص33–35.

73 انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص127، وما بعدها، م ص 99 إلى ص109.

74 انظر: الإدريسي، أحمد، البحث اللساني والسيميائي، سلسلة ندوات رقم 6، ص 306. لقد عـدّ مصطفى غلفان الربط بين المفاهيم التداولية التراثية ونظيرتها الغربية ضربا من التلفيق والإسقاط الذي يختصر المسافة الزمنية بين العصور ومكوناتها الحضارية. انظر: اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية و المنهجية، (الدار البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1998)، ص 157 –158، فإلى أي حد يمكن أن نقرأ التراث في وعينا باللحظة الراهنة مع المحافظة على المسافات ؟! إنها لمأزق كبير في نظرنا يجب التنبه إليه دائما.

75 تنظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص127–128، وفي سياق تحليله الوظيفي للاستفهام والعطف يؤكد تعاطف القوى الإنجازية المتكافئة ، وامتناع عطف القوة الإنجازية المختلفة فعطف خبر على خبر واستفهام على آخر جائر، بينما لا يجوز عطف خبر على استفهام أو العكس، ص 160 وما بعدها، من ص 99 إلى ص109، ونود الإشارة في هذا العرض المبتسر لنظرية المتوكل التداولية الوظيفية أنها تعرضت لنقد لاذع من دارسين كثيرين، ربما انحصرت نقودهم فيما يلي: 1– إهدار الوظيفة الدلالية في تحديد الحالة الإعرابية في حالة وجود الوظيفة التركيبية أو التداولية، 2– تعدد المعطيات المقامية ، وتنوعها مما يصعب إمكانية الإلمام بها قصد وصف التراكيب، وتحديد وظائفها، 3– الإغراق في تجريد المصطلحات اللسانية النحوية، وتعقيدها تأثرا بالوظيفية الشكلية الغربية، مما جعل كثيرا من المعاصرين العرب ينصرفون عن استثمار المقاربة الوظيفية بالرغم من واقعية أسسها التي تنظر إلى الجانب الاستعمالي للغة في حياة المتكلمين والمستمعين، ناهيك عن تقاربها مع نظرية النحو العربي في أكثر من منحى. انظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في القرن العشرين، ص 354.

76 انظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية، ص 15–16–113–144–156–157–161؛ وانظر عرض عطا موسى، مناهج النظر النحوي، ص 332.

77 انظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية، ص68.

78 انظر: المرجع السابق نفسه، ص68.

79 انظر: المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص33–34.

80 انظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية، ص19، كما ميز بين قواعد التعبير التالية: قواعد إسناد الحالة الإعرابية، 2– قواعد إدماج مخصصات الحدود، 3– قواعد صيغ المحمول، 4– قواعد الموقعية ، 5– قواعد إسناد النبر والتنغيم. وفي هذا الإطار النظري يمكن فحص الجملة التالية شرب زيد شايا اليوم في المقهى،فشرب محمول وهي فعل لحي أما سائر العناصر فهي المحور الذ تكون فيه لفظة زيد منفذ وشايا سائل (متقبل) واليوم زمان وفي المقهى توسيع بالمكان، انظر أمثلة أخرى في: المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص11.

81 انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص 276.

82 يمكن متابعة ما عرضه الباحث من آراء مهمة في نقده لنماذج تحليل الجملة عند اللغويين العرب في مقدمة ترجمته لكتاب تشومسكي "المعرفة اللغوية".

83 الحقيقة إن المزيني لم يقدم أعمالا لسانية في تحليل اللغة العربية وفق منهج النحو التوليدي- فيما نعرف- ، بينما يمكن الزعم بأن تفسيره لبعض ظواهر اللغة العامة والمتصلة بمفهومها وعملها واكتسابها كان من منطلقات توليدية، وليس في هذا ما نراه جديدا مبتكرا، أما جهوده في ترجمة كتب تشومسكي فذائعة الصيت.

84 **انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، (المغرب: دار توبقال للنشر، المغرب و منشورات عويدات، بيروت – باريس، ط1 ، 1985-1986)، ص 31-53-56-81.**

85 انظر: المرجع السابق نفسه، ص 33، وفي سبيل ذلك اعتمد الفهري نموذج برزنان المعروف في اللسانيات بالمعجمية الوظيفية، مما يعني أن ضرورة وجود روابط بين قواعد التركيب والصرف والصوات والدلالة والمعجم.

86 انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، ملاحظات حول الكتابة اللسانية ، مجلة تكامل المعرفة ، عدد 9، المغرب ، سنة 1984، ص15. وانظر جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة حلمي خليل، ص60.

87 انظر: زكريا، ميشال، الجملة البسيطة، ص31.

88 انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ص134؛ وانظر ما كتبه عطا موسى في دراسته: مناهج الدرس النحوي، ص264.

89 انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ص 31-53-56-81.

90 انظر: المرجع السابق نفسه، ص 119، 120، وفي سياق القيود المحددة للتقديم والتأخير يذكر الفهري قيد التلازم والتسوير (النفي، والاستفهام، الحصر)، هذا ويعني بقيد العلو الوظيفي أن يعلو المفسر الضمير: دخل مكتبه زيدٌ ، فزيد فاعل والضمير ملتحق بالمفعول، وأما قيد الإحالة المنفصلة فيقضي بانفصال الضمير إحاليا عن الاسم الموجود معه في النواة، دخل مكتبَ زيدٍ، انظر ملاحظات حول الكتابة اللسانية، مجلة تكامل المعرفة، عدد 9، 1984، المغرب، ص141.

91 انظر: الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ص 53،61.

92 انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص223.

93 انظر: موسى، عطا، مناهج الدرس النحوي، ص271. غير إن أهم مأخذ يمكن توجيهه إلى مشروع الفهري التجديدي في النحو العربي غلوه في استعمال المصطلحات الغامضة ، وغموض خطابه الواصف مما يوهم في كثير من الأحيان بعدم جدوى الدرس اللساني إذا ما كانت صورته هذه بديلا لدراسات الوصفيين والنحاة

القدماء بالرغم من تشابه مفاهيم معينة مع مفاهيم تراثية ألبست قناعا لفظيا جديدا، وإن كان القارئ الحصيف يمكن أن يتلمس في هذا المشروع معالم نظرية لسانية حديثة وواعدة، مع ملاحظة أن الفهري أجاب على سؤال سألناه إياه في زيارته للرياض خلال سنة 2008-2009م بمناسبة تكريم الحاصلين على جائزة الملك فيصل العالمية عن الغرابة والغموض التي يمتاز بها جهازه الواصف فأجاب بأنه لا يكتب لغير المتخصصين !!

[94] انظر: توامي، عبد الجبار، "اللسانيات المغربية المعاصرة بين التراث والدرس الحديث"، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد السابع، العدد الرابع، نوفمبر – ديسمبر 2005، ص 265.

[95] انظر: غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، ص231.

[96] انظر: صاري، محمد، قراءة في الكتابة اللسانية العربية الحديثة، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد 4، عدد4، شوال 1429، ص188.

[97] انظر: المرجع السابق نفسه.

[98] انظر: غاليم، محمد، "بعض أسس التصور النحوي في برنامج الحد الأدنى"، مجلة اللسانيات واللغة العربية، عدد1، سنة 2006، ص 293.

[99] انظر: باقر، مرتضى جواد، نظرية القواعد التوليدية، (عمان: دار الشروق، ط1، 2002)، ص192.

[100] انظر: سامسون، جيفري مدارس اللسانيات، ص165.

[101] انظر: علوي، حافظ إسماعيلي، "اللسانيات في الثقافة العربية وإشكالات التلقي، اللسانيات التمهيدية نموذجا"، مجلة فكر ونقد، المغرب، عدد58، 2004، ص7.